الأصل المصطلح وشِبْهُهُ في النحو العربي

اثر: دکتر حیدر محلاتی

عضو هیئت علمی دانشگاه قم

(از ص ۱۱۵ تا ۱۳۶)

چکیده :

مقالهٔ حاضر پژوهشی تحلیلی درگونه‌ای از اصطلاحات نحو عربی موسوم به «اصل» و«شِبْه» می باشد. این اصطلاحات که بیشتر به صورت مستقل مورد استفاده قرار می گیرند از تفاوتها ووجوه مشترک فراوانی برخوردارند. نویسنده بر آن است با بررسی موارد کاربرد ومعانی لغوی اصطلاحات مذکور، علل وجایگاه استفاده آن را بیان نماید. از برجسته‌ترین این اصطلاحات می توان بـه «جـمله وشبه جمله»، «ظرف وشبه ظرف» و«مضاف وشبه مضاف» اشاره کرد.

واژه‌های کلیدی: نحو عربی، اصطلاحات نحوی (مقایسه اصطلاحات)، اصطلاح شبه.

١ـ المقدمة

تحظى المصطلحات النحوية بأهميّة خاصة في البحوث الأدبية والدراسات النحوية وذلك للضرورة الملحّة في تمييز الأداء الوظيفي للعوامل المؤثرة في بناء الجملة العربية. وقد ظهر المصطلح النحوي في بادئ الأمر من خلال مداولات النحاة ومناقشاتهم ومجادلاتهم الطويلة في شتى مواضيع النحو المتشعبة مما أدى في النهاية الى تنوع بيّن وملموس في تعريف المصطلح الواحد. ولاشك انّ هذا التنوع في التعريف يعود الى حرص النحاة على الوصول الى صيغة متكاملة ومتنامية للمصطلح النحوي تدخل في حيّزه المصاديق الحقيقية لذلك المصطلح دون لبس أو خلط.

وقد دأب النحاة طوال العصور السالفة في تحديد نطاق الوظيفة التي تقع على عاتق المصطلح النحوي تحديداً مميّزاً يبعده عن تسلل مصطلحات اخرى الى دائرة عمله تشابهه في الشكل والأداء. من هنا نلحظ استعمال النحاة لمصطلحات فرعية الى جانب المصطلحات الأصلية تبدأ بكلمة «شِبْه» كقولهم: الجملة وشبه الجملة، أو الفعل وشبه الفعل ، أو الظرف وشبه الظرف وغيرها مما سنأتي عليها في هذا البحث.

وتجدر الاشارة الى انّ هذه المصطلحات المبدوْة بـ«شبه» والتي أطلقنا عليها مصطلحات فرعية هي في الحقيقة مصطلحات مستقلة قائمة بذاتها ولها دلالتها الخاصة والمميّزة في النحو العربي سنقف عند خصوصياتها ومميّزاتها من خلال حديثنا عن أنواعها المختلفة. ولكن قبل أن ندخل في صلب الموضوع يبدو مناسباً القاء الضوء على المعنى اللغوي لـ «الأصل» و «الشبه» ليتسنى لنا الإحاطة بتعريفهما الإصطلاحي.

عُرِّف الأصل في اللغة بأنّه « أساس الشئ» (معجم مقاييس اللغة، ١٤٠٤، ج١، ص١٠٩). وقيل انّ أصل الشئ هو: « أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه » (المعجم الوسيط، ١٩٨٩، ج١، ص ٢٠). وقد ذكر ابن منظور انّ الأصل هو: « أسفل كل شئ» (لسان العرب، ١٩٨٨، ج١، ص١٥٥). والظاهر من قوله «أسفل كل شئ» جذره وهو الموافق لقولنا أساس الشئ. وبمعنى آخر انّ الأصل هو منبت الشئ ومغرسه ومحل انبثاق الفروع منه.

امّا الشبه فمعروف حيث ورد في اللغة بمعنى المِثْل. وأشبه الشئُ الشئَ أي ماثله (لسان

العرب، ج٧، ص٢٣). وقال ابن فارس انّ : « الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشئ وتشاكله لوناً ووصفاً. يقال شِبْه وشَبَه وشبيه» (معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص٢٤٣).

هذا هو المعنى اللغوي للأصل والشبه ، امّا مايهمنا في هذا المقال هو المعنى المصطلح لهاتين المفردتين حيث الدلالة الوظيفية والمهمة الأدائية التى تقوم على أساسها اصول وقواعد النحو العربي ويستشف من كلام النحاة حول استعمالهم الاصل المصطلح أنهم يريدون به القاعدة الثابتة لحكم المصطلح النحوي حيث ينشق عنه أحكام فرعية تعتبر شبيهة بالاصل من بعض الجهات، كقولهم الاصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً، فما نقص منه عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل و«نا» وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف.

وقد وقفت خلال سبر المصادر النحوية والمظان المعنية بهذا البحث على طائفة من هذه المصطلحات سيأتي تفصيلها لاحقاً . ولكن قبل ذلك لابد لي من أن أُشير الى انّ المصطلحات المذكورة في هذه المقالة هي مصطلحات أجمع النحاة على استعمالها واتفقوا على استخدامها في بحوثهم دون أن ينفرد شخص معيّن منهم في استعمالها مستقلاً.

كما وانّ كلمة « شبه » قد تستعمل في النحو لبيان العلة والسبب دون ارادة المعنى المصطلح كشبه الحرف في بيان علّة بناء الاسم المبني . فهذا النوع من الشبه الذي لايدل على مصطلح محدد لايدخل في اطار بحثنا هذا.

اما المصطلحات المعنية بالبحث في هذا المقال والتي تنضوي تحت مجموعة هذه الدراسة فهي حسب التسلسل الهجائي كالآتي :

١.٢ـ اسم الجمع وشبه الجمع

اسم الجمع هو ماتضمّن معنى الجمع ، غير انّه لا واحد له من لفظه ، و انما واحده من معناه، نحو: قوم و ابل وخيل . فهذه الكلمات وأشباهها تدل على معنى الجمع أي ماهو أكثر من اثنين الاّ انّها تفتقر الى مفرد من لفظها ، بل يُستل مفردها من معناها. فمفرد قوم رجل أو امرأة، ومفرد ابل جمل أو ناقة ، ومفرد خيل فَرَس . فاسم الجمع موضوع لمجموع الأفراد مع

اعتبار الدلالة الفردية المعنوية ، لاالفردية اللفظية.

وبناءً على هذا يعامل اسم الجمع معاملة المفرد باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع باعتبار معناه ، فيصح قولنا : « شعب ذكي أو أذكياء » . ويجوز جمع اسم الجمع كما يجمع المفرد ، نحو : أقوام ، شعوب ، آبال . كما يجوز تثنيته ، مثل : قَومان ، وشَعبان ، وابلان .

هذا مايتعلق باسم الجمع ، اما شبه الجمع فهو ماتضمّن معنى الجمع دالاً على الجنس وله مفرد مميّز عنه بالتاء أو ياء النسبة. ومن أمثلته : شجر وثمر وعرب وروم . فهذه الأسماء تدل على الجمعية وهي موضوعة لادراك حقيقة هذه الامور وماهيتها دون الأخذ بمصاديقها المفردة . فعندما نقول شجر فاننا نعني بها جنس الشجر الذي ينضوي تحته جميع أنواع الشجر وليس نوعاً خاصاً من الشجر .

ومن هنا صار واضحاً انّ اسم الجمع وشبه الجمع يشتركان في الدلالة على معنى الجمع ويختلفان من حيث الإفراد ، اذ انّ الاول ليس له مفرد من لفظه ـ كما مرّ ـ بينما الثاني له مفرد من لفظه يتميّز بزيادة تاء التأنيث في آخره ، نحو : شجرة وثمرة ، أو ياء النسبة ، نحو : عربي ورومي .

ويبقى أن نؤكد على أنّ السمة الفارقة بين المصطلحين المذكورين تكمن في أنّ اسم الجمع لفظ مفرد وضع للدلالة على مجموع الآحاد والأفراد الداخلة فيه دون تحديد أفراد معيّنين . بينما وضع شبه الجمع ليدل على جنس الأفراد وحقيقتهم دون اعتبار الفردية والجمعية . وهذا يعني انّ الفارق الأساسي بين المصطلحين هو فارق دلالي . فالدلالة في اسم الجمع دلالة مصاديق بينما في شبه الجمع دلالة جنس وحقيقة .

۲.۲ـ الجملة وشبه الجملة

لم يتعرض النحاة قديماً الى تعريف جامع وشامل للجملة بل اقتصروا على البحث في أركانها والتعمق في تفاصيل مكوّناتها وأجزائها المختلفة ، مما أدى الى تباين في القول واختلاف في الرأي حول تحديد مفهوم الجملة وتمييزها عن مصطلح الكلام .

ولعل أوّل من أخذ بتعريف الجملة المصطلح هو ابن جنّي (ت ۳۹۲ هـ) الذي قال : «وامّا

الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه» (كتاب اللمع في العربية، ١٩٧٢، ص٢٦). وهذا التعريف يعد فاتحة لمناقشات ومداولات طويلة بين النحاة نتج عنها قولان أساسيان ، الأول : قول من قال بترادف المصطلحين ، والثاني : قول من فرّق بينهما كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) الذي ميّز كلاً من المصطلحين بتعريف خاص بقوله : « الكلام هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد مادلّ على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ« قام زيدٌ » ، والمبتدأ وخبره كـ« زيدٌ قام»، وماكان بمنزلة أحدهما نحو « ضُرب اللص » و«أقائم الزيدان » و « كان زيد قائماً » و « ظننته قائماً». وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه بعض الناس » (مغني اللبيب، ١٣٧٥، ج ٢، ص ٤٩٠).

ولكي تتسنى لنا المقارنة بين الجملة وشبهها لابد لنا أن نعرف الخصوصية البارزة التي تتميّز بها الجملة وتبرز فيها بوضوح وجلاء . وقد تبيّن انّ أهم سمة في الجملة تتجلى في تكاملها البنيوي من حيث اللفظ والمعنى واستغنائها عن التعلق والارتباط. وهذا هو الفارق الرئيسي بين الجملة وشبهها . فشبه الجملة وهو الظرف والجار مع مجروره(هذا مايتعلق بالجمل الخبرية، اما شبه الجملة في الاسم الموصول فثلاثة أشياء: الظرف والجار مع مجروره والصفة الصريحة الواقعة مع مرفوعها صلة «أل».) انما اطلق عليه شبه جملة لكونه ناقص المعنى يحمل في ثناياه محذوف يتم بتقديره معنى الجملة .

من هنا فان شبه الجملة ولافتقارها للعامل الذي يتمم معناها ويعمل فيها فانها لاتصلح لان تكون جملة تامة المعنى ولابد لها أن تتعلق بالفعل أو مشتقاته . فعندما نقول مثلاً : «الكتاب فوق المنضدة» و «الولد في الدار» فسيكون تقدير الكلام : الكتاب (استقر أو مستقر) فوق المنضدة، والولد (استقر أو مستقر) في الدار، وغير ذلك من التقديرات . وهذا يعني انّ شبه الجملة أي الظرف والجار والمجرور يصلحان لأن ينوبا عن الفعل المحذوف ويدلا عليه دون لبس . وبما أنّ الفعل وفاعله جملة فما ناب عنها وقام مقامها فهو شبيه بها، ولذلك سمّي الظرف والجار والمجرور شبه جملة .

ويتضح من هذا الحديث انّ الجملة وشبه الجملة يشتركان في الدلالة على المعنى التام الاّ انّ الاولى تدل على المعنى التام دون تقدير ، والثانية يمكن استنباط المعنى التام منها بتقدير

العامل المحذوف الذي يفهم من الظرف والجار والمجرور. وهذا يعني انّ الفارق الرئيسي بين الاثنين هو العامل حيث يذكر في الجملة ويحذف في شبهها.

٣.٢ـ حرف الجر الزائد وشبه الزائد

يُفهم من كلام النحاة وخاصة في مبحث حروف المعاني انّ حرف الجر الزائد شأنه كشأن الحروف الزائدة الاخرى يأتي ليؤكد المعنى العام في الجملة دون أن يفيد معنى جديداً. فهو لايحتاج الى شئ يتعلق به ـ كحرف الجر الأصلي الذي يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق ـ ولايتأثر المعنى الأصلي عند حذفه. فدلالته الأساسية في الجملة التكرار المعنوي المؤكِّد للمعنى العام لها سواء كانت الجملة ايجابية أم سلبية.

فمثال الايجاب قوله تعالى: ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ (الرعد :٤٣) فالباء هنا جاءت لتؤكد المعنى الايجابي للجملة كأن نقول يكفي الله شهيداً. فحذف حرف الجر الزائد لايؤثر على المعنى الأصلي للجملة. اما مثال السلب فكقولنا: ليس من خالق الاّ الله. أي ليس خالق الاّ الله، فـ «مِنْ» زائدة وردت لتقوية مضمون السلب في الجملة والتأكيد على المعنى المنفي فيها، وبحذفها لن تتأثر الجملة معنى ومفهوماً.

ولابد من الاشارة هنا الى انّ حرف الجر الزائد يتميّز عن حرف الجر الاصلي بأن يكون الاسم الذي يليه مجروراً لفظاً ومعرباً محلاً بالرفع أو بالنصب أو بالجر حسب العوامل الداخلة عليه على عكس حرف الجر الاصلي الذي يكون مابعده مجروراً دائماً دون أن يتخذ لنفسه محلاً اعرابياً آخر. ففي مثال: ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ تكون الباء حرف جر زائدة ولفظ الجلالة «الله» مجروراً بها في محل رفع لأنه فاعل وتقديره كفى اللهُ شهيداً.

وأشهر حروف الجر الزائدة هي: «الباء» كما مرّ في المثال السابق، و«من»، نحو: «ماجاءني من أحد»، و«الكاف» كقوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ (الشورى: ١١)، و«اللام» كقوله عزوجل: ﴿ هدىً ورحمةً للذين هم لربّهم يرهبون ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، وحروف جر اخرى اختلف النحاة

في كونها زائدة[۱].

امّا بالنسبة الى حرف الجر الشبيه بالزائد فأنّه يشترك مع حرف الجر الزائد في ثلاثة امور :

الأوّل : انّه يجر الاسم الذي يليه لفظاً فقط .

الثاني: لايحتاج مع مجروره الى متعلق .

الثالث : يكون للمجرور محل اعرابي آخر فوق اعرابه اللفظي بالجر حسب مقتضيات العوامل الواردة .

ويتميّز حرف الجر الشبيه بالزائد عن حرف الجر الزائد بأنه يفيد الجملة معنى جديداً مستقلاً، لامعنىً مكمّلاً للمعنى العام للجملة كما مرّ بيانه سلفاً.

امّا مايعرف بحرف الجر الشبيه بالزائد فهو حرفان ، الاوّل : رُبَّ التي تفيد معنى التقليل ، كقول الشاعر(هو ثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب) :

ان يـــقتلوكَ فـــانَّ قـــتلكَ لم يكـــن
عـــاراً عـــليكَ ورُبَّ قـــتلٍ عـــارُ

(مغني اللبيب، ج۱، ص۱۷۹)

والثاني : لعلَّ التي تفيد معنى الترجي، كقول الشاعر(هو كعب بن سعد الغَنَوي يرثي أخاه أبا المغوار) :

فـقلتُ ادعُ اخـرى وارفـعِ الصـوتَ جـهرةً
لعـــلَّ أبـــي المـــغوارِ مـــنكَ قـــريبُ

(شرح ابن عقيل، ۱٤۱۵، ج۲، ص٤)

وثمرة القول انّ مصطلحي حرف الجر الزائد وشبه الزائد يشتركان في الخصوصيات الاعرابية ويختلفان في المعنى حيث لايأتي الاول بمعنى جديد مستقل ، بينما يفيد الثاني معنىً مستقلاً خاصاً كما مرّ في معنى رُبَّ ولعلَّ .

---

۱ ـ للمزيد ينظر: مغني اللبيب، ج ۱، ص ۱٤٤،۱۹۲،۱۹۸،۲۲۵،۲۳۷،۲۸٤،٤۲۵.

٤.٢ـ الظرف وشبه الظرف

للظرف في اللغة معانٍ عدة الاّ انّ أنسبها وأقربها الى المصطلح النحوي هو الظرف الذي بمعنى الدعاء، كقولهم: «ظرف الشيء: وعاؤه ، والجمع ظروف ، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة» (لسان العرب، ج٨، ص٢٥٣).

وقد ورد مصطلح الظرف في كلام النحاة كثيراً. ومن أقدم من قال بشكله الاصطلاحي المتداول ـ حسب اطلاعي ـ هو سيبويه (ت ١٨٠هـ) حيث ذكره في مواضع مختلفة من كتابه، كقوله : « هذا باب ماينتصب من الأماكن والوقت ، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء » (كتاب سيبويه، ط١، ج١، ص٤٠٣). ويبدو انّ سيبويه أخذ مصطلح الظرف من استاذه الخليل بن احمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) الذي قال : « والصفات نحو أمام وقُدّام تُسمّى ظروفاً ، تقول : خلفَك زيدٌ ، انّما انتصب لأنّه ظرف لما فيه وهو موضع لغيره » (كتاب العين، ١٤٠٥، ج٨، ص١٥٧).

واضاف النحاة بعد ذلك الى مصطلح الظرف عنوان « المفعول فيه » ويبدو انّ أوّل من استعمله هو المبرد (ت ٢٨٥ هـ) الذي قال : « اعلم انّ الظروف متضمّنة للأشياء. فماكان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول . فان اطلقت الفعل عليه نصبته ، وان جعلته له أو شغلته عنه رفعته ، ونصبُه ـ اذا انتصب ـ على انه مفعول فيه» (المقتضب، ج٤، ص٣٢٨). ثم تبعه بعد ذلك النحاة في استعمالهم المفعول فيه الى جانب الظرف .

وللنحاة في معنى الظرف المصطلح تعاريف مختلفة اختصرها ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في بيت واحد من ألفيته قائلاً :

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمّنا «في» باطّرادٍ كهنا امكث أزمنا

أي انّ الظرف « زمان أو مكان ضُمّن معنى في باطّراد ، نحو : امكث هنا أزمناً ، فـ «هنا» ظرف مكان ، و « أزمناً » ظرف زمان ، وكل منهما تضمّن معنى « في » ، لأنّ المعنى : امكث في هذا الموضع وفي أزمن » (شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٧٩) فهو بهذه الشروط يكون ظرفاً أو مفعولاً فيه و بدونها لايصلح للظرفية .

وفي تعريف آخر يبدو الأجمع والأشمل من بين تعاريف الظرف الاصطلاحي ، هو تعريف ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) الذي ذكره بأنّه : «كل اسم زمان أو مكان سُلّطَ عليه عاملٌ على

معنى «في» كقولك: صُمتُ يومَ الخميس، وجلستُ أمامَك » (شرح قطر الندى، ١٩٦٣، ص٢٢٩). فتسلط عامل بمعنى في على أسماء الزمان والمكان هو الذي يكسبها وظيفة المفعولية والظرفية .

ويمكن أن نستخلص من هذا الكلام انّ ماأراده النحاة من المفعول فيه أو الظرف المصطلح هو الأداء الوظيفي له باعتباره مفعولاً منصوباً له معنى وظيفي كسائر المفاعيل المنصوبة الاخرى . فهو ليس مجرد كلمة تحمل معنى الزمان أو المكان فقط ، فالأفعال أيضاً لها هذه الخصوصية وكذلك بعض الحروف. لذا صار واضحاً انّ المقصود من المفعول فيه أو الظرف المصطلح هو الأداء الوظيفي وليس التحمل الوظيفي كما يفهم من بعض الأسماء من مثل اليوم، والشهر، والسنة التي تعتبر محض أسماء ذا دلالة ظرفية ليست أدائية .

وبعد أن تبيّن لنا المعنى المصطلح للظرف بقي أن نعرف ماذا أراد النحاة من وضع مصطلح آخر هو شبه الظرف. ومن جملة النحاة الذين أشاروا الى هذا المصطلح هو ابن مالك الذى نوّه عنه فى ألفيته قائلاً :

وغيرُ ذي التصرفِ الذي لزِم ظرفيّةً أو شِبْهها من الكلِم

وفي تبيين هذا البيت قال ابن عقيل : « والذي لزم الظرفية أو شبهها (عندَ ولَدُن) والمراد بشبه الظرفية انّه لايخرج عن الظرفية الاّ باستعماله مجروراً بـ«مِن»، نحو : خرجتُ من عندِ زيدٍ ، ولاتُجَرُّ «عند» الاّ بـ«مِن» فلايقال : خرجتُ الى عنده » (شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٨٧). وقد استشهد جلال الدين السيوطي(ت ٩١١ هـ) في شرحه للالفية بـ« لدى » بدلاً عن « لدن » (البهجة المرضية، ١٤١٥، ج١، ص٢٠٨). والظاهر انّ كثيراً من الظروف تصدق عليها هذه القاعدة فتصبح شبه ظرف بعد جرّها بـ «من». وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تؤيّد هذا القول، منها: ﴿ يخافونَ ربّهم من فوقِهم﴾ (النحل: ٥٠) و﴿ تجري من تحتِها الأنهار﴾ (يونس : ٩) و﴿ ولقد فتنّا الذين من قبلِهم﴾ (العنكبوت : ٣) و﴿ ثمَّ عفونا عنكم من بعدِ ذلك﴾ (البقرة : ٥٢).

ويفهم من هذا الكلام انّ الظرف يخرج عن الظرفية معنى واعراباً ويبقى على هيئته اللفظية متى ما اعترضه سبب تركيبي وهو دخول «من» الجارّة عليه حيث يصبح اسماً مجروراً لايحمل من الظرفية سوى اللفظ فقط .

من هنا يتضح انّ أصل الظرف المصطلح يكفّ عن وظيفته بعلة تركيبية تحول دون أداء وظيفته النحوية المخصصة له مما يجعله شبيهاً للظرف لفظاً ومختلفاً عنه من حيث المعنى والأداء .

۲.۵ـ الفعل وشبه الفعل

قال ابن فارس : انّ الفعل هو ما« يدل على إحداث شئ من عملٍ وغيره » (معجم مقاييس اللغة، ج٤، ص٥١١). وذكر ابن منظور انّ الفعل هو : «كناية عن كل عمل متعدٍ أو غير متعدٍ . فَعَلَ يَفعَلُ فَعْلاً وفِعلاً...والاسم الفعل ، والجمع : الفِعال ... والفَعْلُ بالفتح مصدر » (لسان العرب، ج١٠، ص٢٩٢).

وقد أسهب النحاة في تعريف مصطلح الفعل حتى انّ الكلام ليطول في سرد التعاريف فقط دون الخوض في التفاصيل والحيثيات.وبناءً على قاعدة مالايدرك كلّه لايترك كله،فسأقتصر على أشهر تعاريف الفعل بل أشملها وأكملها ـ حسب اعتقادي ـ وهو تعريف ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) الذي عرّفه بأنّه :«كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان » (شرح المفصل، ج٧، ص٢). وهذا التعريف هو في الحقيقة حصيلة جهد علماء النحو في ايجاد صيغة للفعل تكون جامعة يدخل في حدّها جميع الأفعال بلااستثناء ويخرج منها ماهو شبيه بها.

هذا مايتعلق بتعريف الفعل ، امّا شبه الفعل فيطلق على قسمين من الكلمات ، القسم الأول : هو الأحرف المشبّهة بالفعل وهي : « انَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت ولعلَّ ». وانما سميّت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها كالفعل الماضي ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها . فالتأكيد في «انَّ وأنَّ»، والتشبيه في «كأنَّ»، والاستدراك في «لكنَّ»، والتمني في «ليت»، والترجي في «لعلَّ» هي كلّها من معاني الافعال . وهذا يعني انّ هذه الأحرف تشبه الفعل جزئياً من حيث اللفظ والمعنى وتختلف عنه كلّياً في العمل لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها.

امّا القسم الثاني فالمراد به الاسماء التي تشبه الافعال في الدلالة على الحدث حيث

تعرف بـ «الاسماء المشبّهة بالافعال» وهي تسعة كالآتي:

١ ـ المصدر: وهو اللفظ الدال على الحدث، مجرداً عن الزمان، متضمّناً أحرف فعله لفظاً، مثل: عَلِمَ عِلماً، أو تقديراً، مثل : قاتل قِتالاً، أو معوَّضاً مما حُذفَ بغيره، مثل: وعدَ عدةً، وسلّم تسليماً.

وهذا يعني انَّ المصدر يتميّز عن الفعل بتجرده عن الزمان ويشترك معه في الدلالة على الحدث . وهنا يتبادر الى الذهن سؤال هو انّ الحدث لايقع الاّ في زمان فكيف نجرده عن الزمان . والاجابة هي انّ المصدر يدل على زمان غير متعيّن بينما الفعل يتعيّن فيه الزمان . ولهذا أضاف بعض النحاة الى تعريف الفعل قيد (محصّل) ليميّزوا المصطلحين عن بعضهما. وقد استشكل ابن يعيش النحوي على هؤلاء النحاة في اضافة هذا القيد وقال : انهم يرومون بذلك الفرق بين الفعل وبين المصدر والحق انّه لايحتاج الى هذا القيد لأنّ الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافياً فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة ، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج لأنّ المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان وانما الزمان من لوازمه وليس من مقوّماته بخلاف الفعل ، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً وليست من اللفظ فلااعتداد بها فلذلك لايحتاج الى الاحتراز عنه (شرح المفصل، ج٧، ص٢؛ مع بعض التصرف).

ويشترك المصدر مع الفعل في العمل أيضاً ، فان كان فعله لازماً اكتفى بالفاعل فقط وان كان متعدياً احتاج الى المفعول . ولابد ان نذكر هنا انّ المصدر انما يعمل عمل الفعل ليس للمشابهة بل لأنه أصل الفعل وعنه يصدر جميع المشتقات .

من هنا يتضح انّ الفعل يشترك مع شبهه (المصدر) من حيث الدلالة على الحدث وكذلك من الناحية الوظيفية وهي عمله في الجملة . ويبقى الزمان فارقاً أساسياً بين الفعل والمصدر لاختصاصه بالأول وتجرده عن الثاني .

٢ ـ اسم الفاعل : وهو صفة تؤخذ من الفعل المعلوم ، لتدُلَّ على معنىً وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لاالثبوت . والمقصود بالحدوث هنا هو الوصف المتجدد بتجدد الأزمنة وهذا يعني انّ اسم الفاعل بخلاف المصدر يحمل في صلبه معنى الزمان لأنّ

التجدد والحدوث يدل على التغيير الوصفي الذي يلحق الموصوف بتغيّر الزمان حيث ينتفي عنه الثبوت والاستقرار.

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه سواء كان لازماً أو كان متعدياً، فيرفع فاعلاً في الأول، نحو: «خالدٌ مجتهدٌ أولادُه». وينصب مفعولاً في الثاني، نحو: «هل مكرمٌ سعيدٌ ضيوفَه».

٣ ـ اسم المفعول: وهو صفةٌ تؤخذ من الفعل المجهول، للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد، لاالثبوت والدوام. ويعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول، فيرفع نائب الفاعل، نحو:«عزَّ من كان مكرماً جارُه، محموداً جوارُه».

وشَبَه اسم المفعول بالفعل واضح لاشتقاقه منه ودلالته على الحدوث والتجدد، كما مرّ بيانه في اسم الفاعل.

٤ ـ الصفة المشبّهة باسم الفاعل: هي صفةٌ تؤخذ من الفعل اللازم، للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت لاعلى وجه الحدوث. وهذا يعني انّ الصفة المشبهة باسم الفاعل لازمان لها لأنها تدل على صفات ثابتة غير متجددة، وهي سمة فارقة بينها وبين الفعل.

٥ ـ صِيَغ المبالغة: هي ألفاظ تدلُّ على مايدلُّ عليه اسم الفاعل بزيادة. وهذه الزيادة هى زيادة وصف في الموصوف. وانما تستعمل أوزان المبالغة للدلالة على ترسيخ الصفة في نفس الموصوف وتأكيدها وتثبيتها فيه. وشبهها بالفعل كشبه اسم الفاعل والصفة المشبهة به، كما مرّ بيانه.

٦ ـ اسم التفضيل: هو صفةٌ تؤخذ من الفعل لتدلَّ على انّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. ويشترط في صياغة اسم التفضيل بأن يكون فعله مثبتاً، ثلاثي الأحرف، متصرفاً، معلوماً، تاماً، قابلاً للتفضيل، غيرَ دالٍ على لون أو عيب أو حلية. وانما يشبه اسمُ التفضيل الفعلَ لاشتقاقه منه واشتماله على معانيه.

٧و٨ ـ اسم الزمان واسم المكان: اسم الزمان هو مايؤخذ من الفعل للدلالة على زمان الحدث كما هو واضح، نحو: وافني مَطلِعَ الشمسِ، أي وقت طلوعها. امّا اسم المكان فهو مايؤخذ من الفعل للدلالة على مكان الحدث، كقوله تعالى: ﴿حتى اذا بلغ مغربَ الشمس﴾

(الكهف: ٨٦)، أي مكان غروبها. ويتضح شبه اسم الزمان والمكان بالفعل لاشتقاقهما منه ودلالتهما على الحدث وزمانه .

٩ـ اسم الآلة : هو اسم يؤخذ غالباً من الفعل الثلاثي المجرّد المتعدي للدلالة على أداة يكون بها الفعل . وانما ورد قيد غالباً في التعريف لأنّ اسم الآلة قد يصاغ من غير الثلاثي المجرد، ومن الثلاثي المجرد اللازم ومن الأسماء الجامدة، الاّ انّه في الغالب يأتي على ثلاثة أوزان هي : مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعال .

وشبه اسم الآلة بالفعل واضح وبيّن لأنه كمشتقات الفعل السابقة يدل على الحدث ويفهم منه معنى الفعل.

ونخلص من بحث شبه الفعل الى انّ قسماً منه وهو الأحرف المشبّهة بالفعل تشبه الفعل في الظاهر شبهاً جزئياً من حيث اللفظ والمعنى وتختلف عنه في الدلالة الأصلية أي الدلالة على الحدث والزمان وكذلك في العمل. امّا القسم الآخر من شبه الفعل فهو الأسماء المشبّهة بالفعل فشبهها لدلالتها على الحدث ودلالة بعضها على الزمان وهي تعمل عمل الفعل لكن بشروط وظروف خاصة مرّ تفصيلها.

٦.٢ـ المثنّى وشبه المثنّى

المثنى في اللغة مأخوذ من الاثنين وهو ضعف الواحد، ويقال ثنيّت الشئ أي جعلته اثنين (لسان العرب، ج٢، ص١٣٦، ١٣٨). ونعني به هنا المثنى اللفظي الحقيقي المصطلح في النحو العربي. وانما ذكرنا اللفظي لنخرج المثنى المعنوي الذي يعرب اعراب الاسماء المفردة مثل « الشَفْع » بمعنى الزوج كما في الآية الشريفة « والشفعِ والوترِ» (الفجر: ٣). وأردنا بالمثنى الحقيقي تمييزاً عن ملحقات المثنى التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً. امّا المثنى المصطلح في النحو العربي فمدار بحثنا حيث يتضمّن المثنى اللفظي الحقيقي دون المثنى اللغوي الذي مرّ تعريفه.

ولعل أجمع وأشمل تعريف للمثنى المصطلح هو تعريف ابن عقيل شارح الألفية الذي اقتبسه من قول ابن الناظم حيث ذكره بأنّه : « لفظٌ دالٌ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح

للتجريد، وعطفِ مثله عليه » (شرح ابن عقيل: ج١، ص٥٦). وهذا التعريف هو لبُّ أقوال النحاة في المثنى وانما يُعدُّ تعريفاً جامعاً لاحاطته بكامل خصوصيات المثنى المصطلح وخروج مايمكن دخوله من ألفاظ قريبة الى دائرة المثنى الاصطلاحي لاينطبق عليها التعريف المذكور تماماً.

فقوله « لفظ دال على اثنين » يشمل المثنى اللفظي الذي ينطبق عليه التعريف الاصطلاحي مثل « الزيدان »، والمثنى المعنوي وهو اللفظ الموضوع لاثنين نحو «الشفع» كما بيّنا، ولكنه عندما أضاف « بزيادة في آخره » أخرج المثنى المعنوي من التعريف المصطلح لأنّ حروف «الشفع » حروف أصلية ، بينما الالف والنون في «الزيدان» حرفان زائدان. ويخرج من هذا التعريف أيضاً الالفاظ التي تلحقها زيادة المثنى ولاتدل على اثنين كالصفات من مثل «شبعان» و«عطشان» وأسماء الأعلام، نحو «عثمان» و«حسّان»، ومايدل على الثلاثة فصاعداً مثل «غلمان» و«رغفان» وما أشبه ذلك.

امّا اضافة صفة «صالح للتجريد» فلإقصاء ملحقات المثنى نحو «اثنان» عن المثنى المصطلح . فبالرغم من انّ الألف والنون في «اثنان» زائدتان الاّ انّه لايمكن اسقاط الزيادة منهما لأننا لانستطيع أن نجرد «اثنان» ونقول «اثْنٌ» كما نجرد «الزيدان» بقولنا زيد.

وأخيراً يخرج بقوله « وعطف مثله عليه » مايمكن تجريده دون عطف مثله عليه لعلّة وضعية دلالية كلفظ « القمرين » الذي يجرد بقولنا قمر ولكن يتعذّر عطف مثله عليه لأنّ المقصود بالقمرين ـ كما يستشف من دلالته اللغوية ـ هو الشمس والقمر وليس تثنية القمر أي «قمر وقمر».

هذا مايتعلق بالمثنى، وامّا بالنسبة الى شبه المثنى والذي يعرف ايضاً بملحقات المثنى فهو كل مالايصدق عليه حدّ المثنى . وقد عرفنا ان حدّ المثنى هو دلالة الكلمة على اثنين والزيادة في آخرها وامكان تجردها وعطف مثلها عليها . وقد أشار ابن مالك صاحب الألفية الى الملحقات تلك في سياق حديثه عن اعراب المثنى حيث قال :

بالألفِ ارفَعِ المُثنّى وكِلا اذا بمُضمَرٍ مُضافاً وُصِلا
كِلتا كذاكَ اثنانِ واثنتانِ كابنَيْنِ وابنَتَيْنِ يجريانِ

وتخلُفُ الياء في جميعها الألِفْ جَرّاً ونصباً بعدَ فتحٍ قد أُلِفْ

(شرح ابن عقيل، ج١، ص٥٥، ٥٦)

ويتضح من أبيات ابن مالك انّ شبه المثنى أو مايعرف بملحقات المثنى هي أربعة ألفاظ : كِلا وكِلتا واثنان واثنتان، وهو رأي معظم النحاة (أوضح المسالك، ١٩٧٩، ج١، ص٥٠). وقد أضاف بعضهم ومنهم ابن هشام الانصاري لفظاً خامساً هو « ثِنْتان » وقال انّه في لغة تميم (شرح شذور الذهب، ١٩٨٤، ص٦٦).

وقد تبيّن من قول ابن مالك ايضاً انّ المثنى وملحقاته يعرب بالحروف أي بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً وهو مذهب البصريين . بينما ذهب الكوفيّون الى انّ هذه الحروف هي بمنزلة حركات وليست حروف اعراب (الانصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٣).

ويستنتج كذلك من أبيات الألفيّة انّ كِلا وكِلتا يلحقان بالمثنى شريطة أن يضافا الى الضمير ، نحو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وكذلك الحال في كلتا. فان اضيفا هذان الاسمان الى اسم ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ولم يلحقا بالمثنى . وامّا اثنان واثنتان فيعربان كالمثنى دون شرط .

وبعد هذه القراءة العامة للمثنى وشبهه يبقى هنا أن نتبيّن القواسم المشتركة والفوارق الوظيفية والدلالية لكلا المصطلحين . ويمكن لنا أن نستخلص مما تقدم نقاط الاشتراك والافتراق التالية :

١ـ الاشتراك المعنوي العام : اتضح انّ أصل المثنى المصطلح وشبهه بالرغم من اختلاف ألفاظهما اشتركا من جهة الدلالة المعنوية. فقد مرّ انّ المثنى الحقيقي، نحو «الزيدان»، و(كلا، كلتا، اثنان، اثنتان، ثنتان) وهي ألفاظ شبه المثنى كل منهما قد اشتركا في معنى الاثنينية وهو قاسم مشترك عام بين المصطلحين .

٢ـ الاشتراك اللفظي الخاص : تبيّن من خلال البحث انّ (كلا وكلتا) من ألفاظ شبه المثنى تختلف لفظاً عن المثنى الحقيقي، بينما تشترك باقي ملحقات المثنى وهي (اثنان واثنتان وثنتان) من حيث اللفظ مع المثنى الحقيقي بزيادة ألف ونون في آخرها. ومن هنا تميّز لفظ كلا وكلتا بالإفراد لفظاً وبالتثنية معنىً ومفهوماً.

٣ـ الفارق البنيوي : سبق أن ذكرْنا انّ المثنى الحقيقي من حيث المبنى يصلح للتجريد والافراد. بمعنى أنّ البنية الشكلية في المثنى الحقيقي تتغيّر عند إفرادها، نحو «زيد» عند تجريد «الزيدان»، بينما نجد ملحقات المثنى لاتصلح للإفراد والتجريد .

٤ـ الفارق الوظيفي : عرفنا من خلال البحث في موضوع ملحقات المثنى انّ (كلا وكلتا) لايلحقان المثنى الاّ بشرط اضافتهما الى الضمير وبدون هذا الشرط لايتم اعرابهما اعراب المثنى .

من هنا يتبيّن انّ شبه المثنى يعمل عمل المثنى متى ماتوّفرت فيه شروط معيّنة وتهيّأت له ظروف خاصة يتمكّن من خلالها متابعة الاصل في العمل والوظيفة .

٧.٢ـ المضاف وشبه المضاف

يرتكز موضوع الاضافة في النحو على ركنين أساسيين هما المضاف والمضاف اليه . ومغزى بحث الاضافة هو الإبانة عن الصلة المعنوية أو النسبة التقييدية بين الاسمين المتضايفين ، أي المضاف والمضاف اليه . هذه النسبة التي تقتضي أن يكون الاسم الثاني المكمّل لمعنى الأوّل مجروراً دائماً هي الاضافة المصطلحة التي يعنيها النحاة . امّا المضاف فهو لفظ مفتقر الى تكملة معنوية ويحتاج الى تقييد لمدلوله وتحديد لنطاق معناه. وهي الوظيفة التي يقوم بها المضاف اليه حيث يأتي ليكمّل معنى الجملة ويخرجها من افتقارها اللفظي وابهامها المعنوي .

ففي مثال : «قرأتُ كتابَ النحوِ» اننا لو حذفنا المضاف اليه «النحو» لأصبحت الجملة ناقصة لاتدل على معنى كامل ومعيّن ، ولأضحى المضاف «الكتاب» لفظاً مطلق الدلالة لايفيد معنى مستقلاً، ومن ثم لايفهم من الجملة الصلة المعنوية المكتسبة من بين أجزائها والتي هي أساس الجملة المفيدة .

ولابد أن نشير هنا الى انّ المضاف يكون في الغالب معرباً، حيث يعرب على حالة الجملة ، فيكون مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو غير ذلك . وقد يكون مبنيّاً، ولايمنعه البناء من أن يكون مضافاً، مثل : حينَ، وحيثُ، ولدنْ وغيرها من الاسماء المبنية .

ويتردد بين النحاة مصطلح آخر ـ فضلاً عن مصطلح المضاف ـ يختلف اختلافاً ملموساً بينه وبين المضاف وهو مصطلح شبه المضاف، وغالباً مايرد هذا المصطلح في مبحثي المنادى واسم «لا» النافية للجنس.

وشبه المضاف كما يستنبط من كلام النحاة هو المضاف الذي يتصل به معمول من تمام معناه (شرح شذور الذهب، ص ٣٧١؛ أوضح المسالك، ج ٤، ص ٢٠؛ قطر الندى، ص ٢٠٣). ويشترط في هذا المعمول أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بالحرف لا بالاضافة حسب مايقتضيه محلّه من الاعراب[١].

وكما مرّ مسبقاً انّ مصطلح شبه المضاف يستعمل غالباً في مبحثي المنادى واسم «لا» النافية للجنس، كقولنا في مثال الرفع: «ياحَسَناً وجهُهُ» و«لاحسَناً وجهُهُ مذمومٌ». وفي النصب: «ياطالعاً جبلاً» و«لاطالعاً جبلاً حاضرٌ». وفي الجر بالحرف: «يامتواكلاً في عمله» و«لامتواكلاً في عمله محمودٌ».

ويتضح من هذه الأمثلة انّ الشبيه بالمضاف يجب أن يكون منوّناً ومعرباً بخلاف المضاف الذي يأتي من دون تنوين ومبنيّاً حيناً. واضافة الى هذا فانّ فارقاً أساسياً آخر بين المضاف والمضاف اليه هو أنّ الاسم الذي يلي المضاف يكون مجروراً دائماً وهو المضاف اليه. امّا الاسم الذي يلي شبه المضاف فيعرب حسب موقعه في الجملة واقتضاء محلّه من الاعراب.

وهذا يعني انّ المصطلحين المذكورين يشتركان في معنى الاضافة المبيّنة للصلة المعنوية بين المتضايفين، ويختلفان اعرابياً في أمرين:

الأول: أنّ المضاف لاينوّن مطلقاً بينما يأتي شبه المضاف منوّناً دائماً.

الثاني: أنّ معمول المضاف يكون مجروراً دائماً بينما يعرب معمول شبه المضاف حسب العوامل الداخلة عليه.

---

١ ـ لأنّ المعمول اذا جُرّ بالاضافة دخل في قسم المضاف، لاالشبيه به.

۸.۲ـ المِلْك وشبه المِلْك

أصل الملك ـكما جاء في اللغة ـهو مادلّ على قوة في الشئ وصحة. يقال: ملّكتُ الشئَ: قوّيته (معجم مقاييس اللغة، ج ۵، ص ۳۵۱، ۳۵۲). ثمّ اطلق بعد ذلك على كل مايُملَك ويتصرف فيه. قيل: مَلَكَ الشئَ مِلْكاً ومَلْكاً ومُلْكاً أي حازه وانفرد بالتصرف فيه. وأملكه الشئَ: جعله ملكاً له(المعجم الوسيط، ج۲، ص۸۸٦).

امّا استعمال الملك وشبهه في المصطلح النحوي فيأتي ضمن الحديث عن معاني حرف اللام المفردة العاملة للجر، المكسورة مع الاسم الظاهر، نحو ﴿للهِ مافي السمواتِ ومافي الأرض﴾ (البقرة: ۲۸٤)، والمفتوحة مع كل مضمر، نحو ﴿لَهُ مافي السمواتِ ومافي الأرض﴾(البقرة: ۲۵۵).

والى هذين المصطلحين أشار ابن مالك في ألفيته ضمن تناوله موضوع حروف الجر وبيان معاني اللام الجارة، فقال:

واللامُ للملكِ وشبهِهِ وفي تعديةٍ أيضاً وتعليلٍ قُفي

(شرح ابن عقيل، ج۲، ص۱۹)

وقد استشهد معظم شُرّاح الألفية عند شرحهم لهذا البيت بالآيتين الشريفتين الآنفتين وقالوا انّ اللام فيهما هي بمعنى الملك وانّ معنى الآيتين هو انّ لله ملك مافي السموات ومافي الأرض.

امّا بالنسبة الى شبه الملك فقد مثّل له النحاة بأمثلة عديدة، منها قوله تعالى ﴿انَّ لهُ أباً﴾ (يوسف: ۷۸)، وأمثلة اخرى، نحو «الجنّة للمؤمنين»، و«الحصير للمسجد»، و«الباب للدار»، و«السرج للدابة». ومن النحاة من يعبّر عن شبه الملك بالإختصاص (أوضح المسالك، ج۳، ص۲۹؛ شرح ابن عقيل، ج۲، ص۲۰؛ البهجة المرضية، ج۱، ص۲٤۷). والاختصاص كما ورد في اللغة يعني الانفراد بالشئ. يقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له اذا انفرد (لسان العرب، ج٤، ص۱۰۹).

ويبدو انّ استعمال بعض النحاة لمصطلح الاختصاص يأتي من دافع حرصهم على عدم التكرار في استعمال المشترك المعنوي في آن واحد. وقد أشار ابن هشام الى هذا الموضوع وذكر أنّ من النحاة من يرجّح استعمال الاختصاص لأنّ فيه تقليلاً للاشتراك، وينقل عنهم لزوم

القول بالإختصاص في مثال «هذا المال لزيدٍ والمسجد» لكون زيد قابلاً للملك فلزم هنا عدم استعمال المشترك في معنييه دفعةً واحدة. وقد عقّب ابن هشام على هذا القول بأنّ أكثر النحاة يمنع ذلك (مغني اللبيب، ج١، ص٢٧٥).

ولابد أن نشير هنا الى معنيين آخرين للاّم الجارّة ـ فضلاً عن معنى الملك والاختصاص ـ تطرّق اليهما ابن هشام وهما التمليك، نحو «وهبتُ لزيدٍ ديناراً»، وشبه التمليك (مغني اللبيب، ج١، ص٢٧٥)، نحو ﴿جعلَ لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ (النحل:٧٢). وحقيقة الأمر انّ هذين المعنيين يمكن الاستغناء عنهما لأنهما يحملان ـ كما في الملك والاختصاص ـ معنى الملكية الاّ انّها ملكية تفويضية وليست ملكية اكتسابية. وهذا الفارق ليس فارقاً جوهرياً وعدم ذكره لايخل بمعنى اللام العاملة التي هي للملكية.

ويبقى أن نقول في ختام موضوع الملك وشبهه انّ هذين المصطلحين يشتركان تماماً من حيث العمل ، فكل منهما عاملٌ جارٌّ لمابعده. امّا من حيث الدلالة اللغوية ففيهما اشتراك واضح الاّ انّ بعض النحاة آثر التمييز بينهما في الاستعمال في الجملة الواحدة لئلاّ يتكرر مصطلح الملك مرتين دفعة واحدة. وهذا الأمر بطبيعة الحال هامشي خارج عن صلب الدلالة الأصلية للمصطلحين يمكن الاستغناء عنه كما تبيّن.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

٩.٢ـ النفي وشبه النفي

جاء في اللغة: نفى الشئ نفياً أي نحّاه وأبعده (لسان العرب، ج١٤، ص٢٤٧). وقال ابن فارس: النفي هو «تعرية شئ وإبعاده منه» (معجم مقاييس اللغة، ج٥، ص٤٥٦). وهو في الاستعمال النحوي خلاف الايجاب والاثبات (المعجم الوسيط، ج٢، ص٩٤٣)، وغالباً مايتم باستعمال أدوات النفي كـ «لا» و«ما» و«لم» و«ليس» وغيرها.

امّا شبه النفي فقد حدّده النحاة بأنّه : الاستفهام والنهي والدعاء (شرح ابن عقيل، ج١، ص٢٦٥، ٥٩٩، ٦٣٧ ؛ ج٢، ص١٦. شرح قطر الندى، ص١٢٧. شرح شذور الذهب، ص٢٤٠). وقد أشار اليه ابن مالك في مواضع مختلفة من ألفيته، كموضوع الاستثناء :

مـــااســـتثنَت «الاّ» مـــعْ تـــمامٍ يـــنتصبْ وبـــــــعدَ نـــــفيٍ أو كـــــنفيٍ انـــــتخبْ

(شرح ابن عقيل، ج۱، ص۵۹۷)

وموضوع الحال :

مـــن بـــعدِ نـــفيٍ أو مُـــضاهيه كـ «لا يَـــبْغِ امـــرؤٌ عـــلى امـــرىءٍ مُســـتَسهِلا

(شرح ابن عقيل، ج۱، ص۶۳۳)

وفي موضوع حروف الجر :

وزيـــدَ فـــي نـــفيٍ وشـــبهِهِ فَـــجَر نكِـــــرةً كـ «مـــــالباغٍ مـــنْ مَـــفَر»

(شرح ابن عقيل، ج۲، ص۱۵)

والمراد بالاستفهام المشابه للنفي هو الاستفهام الإنكاري، كقوله تعالى ﴿ومَن يغفر الذنوب الاّ الله﴾ (آل عمران : ۱۳۵)، أي لايغفرها الاّ هو، وقوله عزّ من قائل ﴿مَن ذا الذي يشفعُ عندَه الاّ باذنه﴾ (البقرة : ۲۵۵)، أي لايشفع عنده أحدٌ الاّ باذنه. فقد تمّ النفي في هاتين الآيتين في سياق الإثبات أي انّ الجملة مثبتة وليست منفية.

وهذا هو الفارق الأساسي بين أصل النفي وشبهه. ففي أصل النفي تكون الجملة سلبية بينما في شبه النفي تكون الجملة ايجابية. وهذا يعني انّ تفاوت النفي وشبهه يعود الى نوعية الجملة من حيث المعنى والمبنى ، فهما يشتركان في معنى النفي ويختلفان في المبنى اللفظي للجملة .

امّا النهي فهو طلب الامتناع عن الشئ. وفي المصطلح النحوي : « طلب ترك الفعل باستعمال «لا» الناهية والمضارع المجزوم » (المعجم الوسيط، ج۲، ص۹۶۰). كقوله تعالى ﴿ولاتجعل يدكَ مغلولةً الى عنقك﴾ (الاسراء : ۲۹).

وكما هو واضح فانّ النهي هو طلب الكفّ عن أداء عملٍ ما، وهو من حيث المعنى نفي يحتمل التحقق وعدمه. امّا النفي فخبر متحقق الحدوث بغض النظر عن صدقه أوكذبه. وهذا يعني انّ أصل النفي يختلف عن النهي المشبه بالنفي من حيث ثبوت التحقق واحتماله. فالجملة المنفية تدل على ثبوت تحقق السلب دون ارادة احتمال الايجاب ، بينما الحال في الجملة المنهية احتمال تحقق السلب والنفي بامكان الوقوع وعدم امكانه.

وآخر أقسام شبه النفي هو الدعاء، وقد ذكره سيبويه بأنّه : « بمنزلة الأمر والنهي، وانما

قيل:(دعاء) لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي» (كتاب سيبويه، ج١، ص١٤٢). فالدعاء كالأمر والنهي طلب الاّ انّه ممن هو أعلى شأناً من المتكلم، كالدعاء في قوله تعالى ﴿ربّنا لاتؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا﴾ (البقرة : ٢٨٦). وماورد في النهي يصدق على الدعاء، لأنّ الدعاء ـ كما مرّ ـ كالنهي لايختلف عنه الاّ في منزلة المخاطب ومقام المتلقي.

٣- النتيجة

وأخيراً نستخلص من هذا البحث أنّ أصل المصطلح وشبهه يتميزان عن بعضهما في المبنى والمعنى فضلاً عن اشتراكهما في امور مرّ ذكرها. وقد تبيّن من خلال البحث انّ من الفوارق الرئيسية بين هذين المصطلحين هو الفارق الدلالي الذي ينفرد كل منهما عن الآخر بدلالته الخاصة على مصاديق معيّنة تتعلق بالمصطلح ذاته.

وقد اتضح لنا أيضاً طوال هذه الدراسة قواسم الاشتراك وموارد الاختلاف بين المصطلح الأصلي وشبهه. فذكرنا ماكان مشتركاً في المعنى ومختلفاً في اللفظ كالمثنى وشبهه والنفي وشبهه، وماكان مختلفاً في المعنى ومشتركاً في العمل والاعراب كحرف الجر الزائد وشبهه والملك وشبهه، وماكان مشتركاً في المعنى ومختلفاً في الاعراب كالمضاف وشبهه، وماكان مختلفاً معنىً واعراباً كالظرف وشبهه. كما توقّفنا عند مشتركات وفوارق اخرى بين أصل المصطلح وشبهه مرّ شرحها مفصّلاً في تضاعيف البحث.

مصادر البحث:

١ ـ ابراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٩٨٩.

٢ ـ ابن جنّي: كتاب اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.

٣ ـ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، انتشارات ناصرخسرو، طهران، ١٤١٥.

٤ ـ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتب الاعلام الاسلامي، قم، ١٤٠٤.

٥ ـ ابن منظور: لسان العرب، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨.

٦ ـ ابن هشام : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩.

٧ ـ ابن هشام : شرح شذور الذهب، تحقيق عبد الغني الدقر، ط١، دمشق، ١٩٨٤.

۸ ـ ابن هشام : شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ۱۱، مصر، ۱۹٦۳.

۹ ـ ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، قم، ۱۳۷۵ ش.

۱۰ ـ ابن يعيش: شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ.

۱۱ ـ أبو البركات الانباري: الانصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، دمشق، بدون تاريخ.

۱۲ ـ جلال الدين السيوطي: البهجة المرضية، ط ۹، مؤسسة اسماعيليان، قم، ۱٤۱۵.

۱۳ ـ سيبويه: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط ۱، دار الجيل، بيروت.

۱٤ ـ الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم‌السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، قم، ۱٤۰۵.

۱۵ ـ المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی